السياسة الاجتماعية بين المنظورين المهني والأكاديمي

أ. د/ صالح زياني

أستاذ بـ جامعة باتنة 1

salah.ziani.dz@gmail.com

أ/ عمر بن سليمان

باحث بـ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

amarbenslimane.ab@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مفهوم السياسة الاجتماعية من المنظور المهني و الأكاديمي، ومحاولة تبيين حدود التمايز بين الجانبين، من أجل تحديد أي البعدين يطغى على عملية صنع السياسة الاجتماعية؟ وبناء على ذلك تم تصور ثلاث مسارات لمعالجة هذا المقال، بحيث تضمن المسار الأول تحديدا لمفهوم السياسة الاجتماعية باعتبارها حقل للدراسة، وكذلك باعتبارها مجال للفعل الحكومي. أما المسار الثاني فهو يتعلق بالتعرف على أهم النماذج المستخدمة في دراسة السياسة الاجتماعية. إذ تبين أنها ترتكز على المدخل العقلاني ومدخل الصفوة ومدخل توازن المصالح. أما المسار الثالث فهو يعتبر محاولة لتبيين أثر البعد المهني والبعد العلمي على المراحل المختلفة لصنع السياسة الاجتماعية، والتي تبين أن كلا البعدين مهم في تلك العملية، وأن سيطرة بعد ما دون آخر يتوقف على طبيعة المرحلة التي يعالجها.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة الاجتماعية، البعد المهني، البعد الأكاديمي.

Abstract:

This paper aims to identify the concept of social policy according from the professional and academic perspective, and try to define the boundaries of differentiation between the two sides, in order to determine which any the two dimensions dominate the process of social policy making? Accordingly, three tracks were designed to deal with this article. The first track included the concept of social policy as a field of study, as well as it is a field of government action. The second track is the identification of the most important models used in the study of social policy, we found as they are based on the rational perspective, the elite approach and the balance of interests. The third track is an attempt to show the impact of the professional dimension and the scientific dimension on the different stages of social policy making, and we found that both dimensions are important in that process and the control of dimension without the other depends on the stage that deals with it.

Keywords: Public social policy, professional dimension, academic dimension.

مقدمة:

تهتم السياسة الاجتماعية بمعالجة القضايا والمشاكل الاجتماعية ذات التأثير العام، من خلال سلسلة من الخطوات والمراحل المترابطة التي تتشارك في إعدادها أطراف وفواعل مختلفة، ويتم على أساسها اعتماد الإجراءات والآليات الكفيلة بتحقيق ذلك. وتثار حول هذا الموضوع العديد من التساؤلات فيما يتعلق بمدى تأثير البعد الأكاديمي و البعد المهني على عملية صنع السياسة الاجتماعية، نظرا للأهمية التي يتمتع بها كلا البعدين، وتحديد أي البعدين هو الأجدر بتحقيق سياسة اجتماعية متكاملة وفاعلة.

وهنا تبرز الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن الاستناد على الجانب العلمي في عملية صنع السياسة الاجتماعية مقارنة بالجانب المهني؟

لمعالجة أبعاد هذه الإشكالية سوف نتبع النقاط التالية:

- السياسة الاجتماعية كحقل أكاديمي ومجال للفعل الحكومي.
- مداخل دراسة السياسات الاجتماعية.
- أثر البعدين المهني والأكاديمي في عملية صنع السياسة الاجتماعية.

أولا: السياسة الاجتماعية كحقل أكاديمي ومجال للفعل الحكومي.

هناك العديد من المحاولات لتحديد مفهوم السياسة الاجتماعية، وذلك راجع إلى تعدد الجوانب التي تناولت المفهوم. فهناك من يعرف السياسة الاجتماعية من منظور الفعل الحكومي، أو كإحدى مخرجات النظام السياسي، بمقابل تعريفات أخرى تخوض في موضوع التخصص، باعتباره أحد الفروع الأكاديمية ومجالات البحث.

1. السياسة الاجتماعية كحقل أكاديمي.

تكمن مشكلة تحديد مفهوم السياسة الاجتماعية إلى عدة أسباب، أهمها انعدام صورة واضحة عن السياسة الاجتماعية ، نظرا لكونها موضوع جديد نسبيا مقارنة مع التخصصات التقليدية الأخرى، مثل التاريخ والجغرافيا والقانون والفلسفة. (Ken Blakemore ,Louise Warwick-Booth,2013,P. 4)

إذ يعرف بعض المهتمين بالسياسة الاجتماعية على أنها مجال أكاديمي ، أي أنها نظام أكاديمي نظري يستخدم للإشارة إلى الفعل الاجتماعي في العالم الإمبريقي. كما تستخدم لتوضيح الأفعال التي تهدف إلى تدعيم حياة الإنسان، وتنظير الأفعال المختلفة من خلال الدراسات الأكاديمية. (منى عطية خزام خليل ، 2010، ص. 23)

ظهرت السياسات الاجتماعية كحقل للدراسة في قسم السياسات الاجتماعية التي تم إنشاؤها في مدرسة لندن للاقتصاد في عام 1950 برئاسة **رتشارد تيتموس** Richard Titmuss ، وكان دور هذا القسم في

المقام الأول تدريب المهنيين والعاملين في قطاع الرعاية، خلال فترة عرفت بتوسع دور الرعاية للدولة. (Cliff Alcock and-Others,2008,p. 3)

وسرعان ما أصبحت السياسات الاجتماعية تخصصا معترف به في الجامعات البريطانية. وكانت الأهداف الرئيسية من إدراج هذا التخصص هو توفير طريق من التعليم العالي للطلاب في هذا المجال، إضافة إلى بناء قاعدة صلبة من البحوث والدراسات المتعلقة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والتي كان يعتقد أن كلا من هذه الوظائف هي أمر حيوي من أجل التطوير والتخطيط للمجتمع. (Ken Blakemore ,Louise Booth,2013,P. 11)Warwick-

والسياسات الاجتماعية لها طابع متعدد الاختصاصات، إذ أن لها موضوع أكاديمي، يعتمد على التقنيات والمهارات الأكاديمية في العديد من التخصصات الأخرى، كعلم الاجتماع، علم الاقتصاد، علم السياسة، التاريخ. . ، ويشمل فهم السياسة الاجتماعية كذلك مجموعة من المنظورات الفلسفية والسياسية. (Cliff Alcock and Others,2008,p. 2)

الجدول رقم (01) :علاقة حقل السياسة الاجتماعية بالتخصصات العلمية الأخرى.

التخصص العلمي	أمثلة عن علاقة التخصص بالسياسة الاجتماعية
علم الإنسان	دراسة الكيانات المختلفة مثل الأسرة والقرابة، والاختلافات في ترتيبات المعيشة وتكوين الأسرة، واستحقاقات الضمان الاجتماعي التي تعتمد على السياسة الرسمية.
الاقتصاد	عند النظر إلى التكاليف الاقتصادية، ومدفوعات سياسات معينة، والمزايا الاجتماعية. على سبيل المثال حجم الإعانات المقدمة إلى الأسر التي لديها أطفال متمدرسين.
الجغرافيا	يقدم رؤية عن توزيع الخدمات حسب المناطق. مثلا:يتم تحديد عدد ممارسي الطب المهنيين العامين، وأعداد المرضى، وعدد الزيارات إلى كل طبيب ، على حسب المنطقة الجغرافية.
التاريخ	دراسة تطور السياسات الاجتماعية زمنيا، من خلال مقارنة الخدمات في الوقت الحاضر مع الماضي. مثلا مقارنة نمط الرعاية للمشردين اليوم مع الوقت السابق.
السياسة	مثلا دراسة برامج الأحزاب السياسية في مجال السياسة الاجتماعية، أو النظر في الأثر السياسي للسياسة الاجتماعية.
علم النفس	دراسة التصورات الشخصية، والمواقف من خدمات الرعاية. فوجهة النظر النفسية مهمة في تحقيق حاجات الأفراد، وتصميم السياسات. على سبيل المثال:عند فحص سرطان البروستات يتم جمع تصورات الرجال عن هذه الخدمة.
علم الاجتماع	البحث في المعايير والقيم والضغوط الاجتماعية، لمعرفة العلاقة بين نظام الرعاية الاجتماعية والجماعات المختلفة. على سبيل المثال :أسباب عدم المساواة العرقية في الحصول على الخدمات الاجتماعية

Source: Ken Blakemore & Louise Warwick-Booth 2013, p. 7.

وتسعى السياسة الاجتماعية كموضوع أكاديمي، إلى تحقيق أفضل الطرق لدراسة القضايا التي تهتم برفاهية الإنسان. وأنه من أجل فهم ما هو مطلوب لتحقيق ذلك يعني دراسة العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي يترتب عليها مراعاة التفاصيل المعقدة لعمليات رسم السياسات أو النظريات أو اللمحات

المعممة ، وقد تتطلب كذلك القدرة على التحليل الإحصائي للمعلومات لتقييم النجاح أو الفشل في سياسات معينة، وتفسير تطلعات المجتمع لاستقصاء وجهات نظر الفئات المهمشة أو الضعيفة، وفهم الماضي، وتوقع المستقبل. ((Hartley Dean,1999,P. 63

ولقد كز الاهتمام الأكاديمي هنا كذلك ، على دور الدولة وهياكلها المؤسسية بوصفها الجهة والفاعل الأساسي للرعاية الاجتماعية، وأنها تسعى إلى تحقيق رفاهية مواطنيها. (Cliff Alcock and Others,2008,p. 3)

إن الهدف الرئيسي لموضوع السياسة الاجتماعية هو التقييم النقدي لآثار السياسات الاجتماعية على حياة الناس، وهذا أمر ضروري لان تأثيرات السياسة الاجتماعية تشكل جميع الجوانب الاجتماعية. كما تتحمل معالجة كافة جوانب الوجود البشري. كما أنها عملية بقدر ما هي نظرية. كما أنها تقدم تحليلات صارمة تتحمل الخلافات الرئيسية لمعرفة من يحصل على ماذا في المجتمع. ، ومن الذي يسيطر على هذا؟وما هي المعايير التي يمكن النظر إليها؟وما هو الذي لا يمكن الحصول عليه؟-Ken Blakemore ,Louise Warwick) Booth,2013,P. 6)

2. السياسات الاجتماعية كمجال للفعل الحكومي.

إن مصطلح السياسة الاجتماعية لا يشير فقط إلى الانضباط الأكاديمي، ولكنه يستخدم للإشارة كذلك إلى العمل الاجتماعي في الواقع، فهذا المصطلح يستخدم لوصف الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الرفاه. (Cliff Alcock- and Others,2008,p. 2)

فمن جملة التعاريف التي قدمت لتحديد المقصود من السياسة الاجتماعية ما يلي: يعرف **تتمس** Richard Titmuss السياسة الاجتماعية بأنها خطة حكومية وضعت نتيجة محاولات لدراسة الموقف، وتقدير المستقبل، وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة، أو التحكم في مواقف معينة، حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع. (منى عطية خزام خليل ، 2010، ص. 22). أما **مارشال** Marshall فيعرفها على أنها :سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة من البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها (منى عطية خزام خليل ، 2010، ص. 22). لقد اتفق "**مارشال**" مع "**تتمس**" على أن السياسة الاجتماعية عبارة عن فعل حكومي تقوم به السلطة التنفيذية ، من خلال وضع البرامج والنظم التي تهتم بمختلف المسائل الاجتماعية. ولكنه رغم ذلك لم يحدد غايات وأهداف السياسة الاجتماعية (منى عطية خزام خليل ، 2010، ص. 22).

أما منظمة **الاسكوا** فتعرف السياسة الاجتماعية بشكل عام على أنها:"الآليات والإجراءات التي تستخدمها الحكومات العاملة مع جهات فاعلة أخرى بهدف تغيير نتائج النشاط الاقتصادي –الاجتماعي والمتصلة بالتوزيع". (الاسكوا، 2006، ص. 5) وتعرف كذلك بأنها استجابة مؤسسية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بدءا من انعدام الأمن الاقتصادي إلى عدم المساواة والفقر. (Daniel Béland ,2010,P. 9) . كما يعرفها **طلعت السروجي** بأنها" مجموعة من المسارات التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، ومواجهة المشكلات الاجتماعية، ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطة عملية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات، ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمي والسياسي في المجتمع لتحقيق العدالة من الدخل والخدمات كمبادئ توجع العمل الاجتماعي". (منى عطية خزام خليل ، 2010، ص. 23)

كما تعرف السياسات الاجتماعية بأنها مجموعة القوانين والقواعد واللوائح التي تتحكم في المزايا والخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة، لمساعدة الناس على تلبية احتياجاتهم. على الرغم من أن تلك الاحتياجات قد تختلف وتعني أشياء معينة لأناس مختلفين. فالحاجة حسب الأخصائيين الاجتماعيين تعرف بأنها الفجوة بين الظروف القائمة، وبين المعايير المجتمعية والشروط المطلوبة. (Rosemary Chapin,2014,P. 2)

مما سبق يمكن تعريف السياسة الاجتماعية من الناحية العملية على أنها استجابة حكومية للمتطلبات والحاجات العامة ذات البعد الاجتماعي، و التي لا تتحقق إلا في ظل توحيد الجهود بين الحكومة والفواعل المختلفة من أجل إقامة المشروعات وإعداد البرامج الملائمة ، وتجسيدها من خلال الآليات والإجراءات الضرورية.

ثانيا :مداخل دراسة السياسات الاجتماعية.

تخضع عملية رسم السياسات الاجتماعية إلى عدة اعتبارات أساسية تؤثر في توجهاتها ومضمونها، ومن أهمها العامل العقلاني العلمي ، و تفضيلات النخبة، ومدى تحقيقها للتوازن المصلحي. وبناءا على ذلك ظهرت ثلاثة نماذج أساسية تساعد على فهم وتحليل ودراسة السياسة الاجتماعية وهي :النموذج العقلاني العلمي، ونموذج تحكُّم الصفوة، ونموذج توازن المصالح.

1. النموذج العقلاني الرشيد.

كثيرا ما ينظر إلى صنع السياسات من حيث كونها إما عقلانية أو تراكمية في طبيعتها. بحيث يفترض النموذج العقلاني أن صانعي السياسات هم على بينة بالمشكلة، ويفكرون في البدائل الممكنة لحلها، ومن ثم اختيار البديل الأفضل (Paul Trowler ,2003,P. 35). فالعقلانية الفعالة تمثل الاشتغال(الاهتمام) بالوسائل في المفاضلة بين الأهداف، وهي تهتم بالطريقة والكفاءة بدلا من الغايات. (James Avis,2009,P. 165) وهذا هو النموذج الشائع في دراسات التخطيط، ورسم السياسات، واتخاذ القرارات. بحيث يرتكز على العناصر التالية: (Jeja Pekka Roos,1973, p. 23)

- وضع الأهداف، وتحديد الفوائد المرتبطة بتحقيقها.
- تحديد القيم الأخرى والموارد المطلوبة.
- إعداد مجموعة كاملة عن بدائل السياسات المتاحة.
- إعداد مجموعة كاملة عن التنبؤات فيما يخص التكاليف والفوائد المترتبة عن كل بديل.
- حساب الفائدة الصافية عن كل بديل.
- تحديد أفضل بديل.

إذا فهذا النموذج يفترض أن صانع القرار فاعل عقلاني رشيد، لذلك فإن سلوكياته وتصرفاته تتميز بالعقلانية، وأنها هادفة، بحيث يسعى إلى تحقيق أفضل المكاسب بأقل التكاليف. (محمد شلبي، 1997، ص. 164)

أما النموذج التراكمي(التدريجي) فهو يرى أن صناع السياسات في بيئة غير مستقرة بفعل الظروف المتغيرة، بحيث تظهر غير منسقة، وحتى متناقضة ، واتخاذ القرار وفق هذا النموذج يكون بحسب الوضع الراهن، دون إيلاء أي اعتبارات بما هو قادم. (Paul Trowler ,2003, P. 35)

وفي هذا الصدد، يرى روبرت دال **Robert Dahl** بأن التفضيلات السياسية غالبا ما تكتنفها ظروف عدم اليقين، لذلك فإن بعض دارسي صنع القرارات والسياسيات يؤكدون على أهمية إجراء بحث شمولي عن حلول عقلانية رشيدة، قبل وضع أي خيار للسياسة العامة.)فهمي خليفة الفهداوي، 2001، ص. 128)

كما يؤكد كمال المنوفي على حقيقة أن السياسة الرشيدة تقتضي الفهم الكامل للقيم المجتمعية، أي معرفة حجم كل التفضيلات داخل المجتمع، وهي تتطلب كذلك معلومات عن السياسات البديلة والقدرة على التنبؤ السليم بنتائجها، والتدقيق في الفروقات بين الكلفة والعائد، وهذا كله يتم في ظل نظام لصنع القرار يتحرى العقلانية في صنع السياسة.)ثامر كامل الخزرجي ، 2004، ص. 33)

تعتمد بعض الدول عند رسم سياساتها العامة على النموذج العقلاني العلمي لضمان الموضوعية في التعامل مع القضايا والمشكلات الاجتماعية المستهدفة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء عليها أو التخفيض من حدتها. ويتطلب هذا النموذج تواجد مراكز متخصصة في البحث العلمي كمخابر الجامعات، ومراكز الدراسات والأبحاث، ومؤسسات التفكير، والتي تتيح إجراء دراسات موسعة ومتخصصة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية وتأثيرات الأبعاد الأخرى السياسية والاقتصادية وغيرها، وتهدف من خلال ذلك إلى توفير المعرفة العلمية والدقيقة لطبيعة تلك المشكلات ومسبباتها وآثارها.(حسن حمود، 2007 ، ص. 17)

كما تسعى تلك الهيئات إلى التعرف على تفضيلات المجتمع، وقيمه، وآرائه حول المشاكل والقضايا المستهدفة. وتساعد كذلك على التعرف على أهمية تلك السياسات الاجتماعية، وطرح السياسات البديلة الملائمة لها، مع تحديد النتائج المتوقعة جراء اعتماد كل واحد من هذه البدائل، وكذلك محاولة المفاضلة بينها بحسب العائد، وتحديد كفاءتها في تحقيق الأهداف المرجوة، كي يتمكن واضعي السياسة الاجتماعية من اتخاذ قراراتهم بشكل عقلاني.)حسن حمود، 2007 ، ص. 17)

فهذه البحوث والدراسات تساعد على زيادة معارف صناع السياسات حول القضايا والمشاكل المطروحة، وتقلل من افتراضاتهم، وتساهم في عرض الخبرة عن الماضي، وتقديم تحليل للواقع الفعلي والمتغيرات الجديدة.)سلمة بورياح، 2016، ص. 138)

ويمكن الاستدلال لتطبيق هذا النموذج عن طريق إعداد أوراق إستراتيجية لمكافحة الفقر، حيث يشرف مجموعة من الخبراء والباحثين المستقلين على دراسة المشكلة وتحديد أبعادها وحجمها، و الفئات المتضررة منها، وذلك بالاعتماد على المعطيات الميدانية التي تجمع بشكل منهجي ومن ثم تحديد البدائل والحلول لمعالجة هذه المشكلة وآثارها، وذلك بحسب القيم السائدة في المجتمع، ثم اختيار البديل الأكثر فعالية بشكل موضوعي، وبمعزل عن تدخلات أصحاب المصالح والاعتبارات الأخرى، ولكن يكون ذلك من خلال العوامل العقلانية مثل الموازنة بين التكلفة والمردود لكل بديل.

2. نموذج الصفوة.

تعبر الصفوة في هذا الإطار، عن مجموعة من الأفراد المهيمنين على عملية صنع القرار السياسي، وتخطيط سياسات المجتمع بشكل عام. (محمد شلبي، 1997، ص . 207) بحيث يفترض هذا النموذج أن السياسات الاجتماعية تعبر عن تفضيلات الصفوة(النخبة) واختياراتهم. وتزداد تأثيراتها خاصة في المجتمعات التي تفتقر للآليات الديمقراطية لانتخاب الحكام ، وكذا غياب آليات المحاسبة والمساءلة. وبالتالي تكون القرارات والسياسات فوقية، من أعلى إلى أسفل، وتفتقر إلى المشاركة الشعبية التي هي في الأخير تعبير عن قيم واختيارات الصفوة. كما أن هناك إمكانية لحدوث تقارب بين مصالح ذوي النفوذ السياسي والاقتصادي، مما يعزز من قوة تأثيرها على السياسات الاجتماعية، ويقلل تركيز تلك السياسات نحو مشاكل الفقر، وعدم المساواة، والأمية، والتهميش، ويجعلها أقل تجاوبا مع قضايا الشأن العام.)حسن حمود، 2007 ، ص. 18)

ويتوقف التغيير في توجهات ومضمون السياسة على حسب مقدار التغيير في نظرة الصفوة اتجاه مصالحها. فإذا كانت مصلحة الصفوة هي في استمرار الوضع القائم، فلا يتوقع أن تشهد السياسة العامة تغييرا جوهريا، بل يكون التعديل جزئيا فحسب.)ثامر كامل الخزرجي ، 2004، ص. 32)

عند النظر إلى عملية صنع السياسات، من المفيد كذلك التعرف على أي الإيديولوجيات التي تدفع صانعي السياسات وأولئك الذين يضعونها موضع الممارسة العملية. إذ تشير الإيديولوجية المستعملة هنا إلى :إطار من القيم والأفكار والمعتقدات التي ينتهجها المجتمع والتي ينبغي تنظيمها، وتخصيص الموارد لها لتحقيق ما هو مطلوب، ويعمل هذا كمبرر ودليل للسلوك. (Paul Trowler,2003, P. 103)

فطبيعة المنطلقات الإيديولوجية تؤثر في قرارات النظام القائم، وفي بلورة القيم والمبادئ العامة التي يسعى القائمون على النظام إلى تحقيقها، وهذا كله له أثر بالغ على نوعية السياسة الاجتماعية ومدى شمولية البرامج الاجتماعية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.)حسن حمود، 2007 ، ص. 17)

الجدول رقم 01: الإيديولوجية ومقتربات السياسة الاجتماعية

الإيديولوجية	الجوانب الأساسية للنهج	مثال عن السياسات
المحافظة	- حريصة للحفاظ على النظام التقليدي للمجتمع - ترى أن للدولة دور محدود، وتحرص على تجنب الأبوية والاعتماد على الرعاية الاجتماعية. - تقدر القطاع الخاص في تقديم الخدمات.	الحكومة الائتلافية الحالية في المملكة المتحدة المشكلة من المحافظين والليبراليين الأحرار، تحاول تقليل دور الدولة في المملكة المتحدة ، وإحدى الطرق التي يجري العمل بها هو تشجيع هذا من خلال المجتمع. هذه السياسة تتمحور حول السماح للأفراد والجماعات للحصول على مزيد من السلطة، وعلى سبيل المثال فإن الحكومة تحرص على فتح الخدمات العامة، والسماح للمجتمعات المحلية بإدارتها.
الليبرالية	- تركز وجهة نظرها على حرية الاختيار، وأهمية الفرد كمحور لعملية صنع السياسات. - أن الأفراد بحاجة للتصرف بمسؤولية. - الليبرالية الجديدة هي النهج الاقتصادي العالمي الذي يشجع تقليص تدخل الدولة، وتخفيض الإنفاق العام، مع تشجيع الخصخصة.	الديمقراطيين الليبراليين في المملكة المتحدة يؤمنون بتكافؤ الفرص. ففي سياق التعليم يتم العمل بنظام التناوب والتدرج. -الحزب ضد انعدام الرسوم الدراسية في التعليم العالي.
الاشتراكية	- تشمل المبادئ المعيارية اليسارية. - تتضمن فكرة المساواة لكل ما يستفيد منه أفراد الشعب. - تتضمن الاشتراكية المعاصرة محتوى لإصلاح الحكومات، وزيادة تدخل الدولة في تقديم الخدمات.	مثلا دولة كوبا هي بلد اشتراكي، عزمت سنوات من الحكم الشيوعي بعد ثورة 1950. بحيث خططت الدولة للاقتصاد، ووفرت جميع الخدمات، إلا أنها تعرضت لانتقادات كثيرة بسبب فشلها في تحسين مستويات المعيشة.
القومية	خلافا للإيديولوجيات السابقة، هذا نظام معتقد. - ينظر إلى الدولة ككيان مستقل، بحيث ينبغي أن تكون ذاتية الحكم. مثل القومية الاسكتلندية. - الهوية الوطنية المشتركة حاسمة في هذا المنظور، من اجل تعزيز التماسك الاجتماعي.	الحزب القومي البريطاني تبنى النهج الوطني، ويشجع تعزيز الهوية الوطنية، ويعتبر أن الهجرة تشكل تهديدا كبيرا لذلك، وبالتالي يجب تشديد الرقابة عليها. ولقد بذلت حجج مماثلة لذلك في العديد من السياقات الأخرى، مثل فرنسا التي حظرت النقاب في أفريل 2015، وفرضت الغرامات على النساء اللاتي يرتدين ذلك في الأماكن العامة.
النسوية	ترتكز على فكرة المساواة بين الجنسين.	النسوية أثرت في عملية صنع السياسة من خلال ممارسة عدة ضغوطات، مثلا إدراج مبدأ المساواة في الأجور من خلال القانون، في دول مثل بريطانيا واستراليا وجمهورية ايرلندا.
البيئية(عقيدة الخضر)	تشمل مجموعة واسعة من الأفكار منها: - التركيز على أهمية البيئة. - الدعوة إلى فكرة الاستدامة، وممارسة الضغط على السياسات من خلال اللوبيات المختلفة، وذلك من أجل عدم الإضرار بالبيئة.	لدى العديد من البلدان الأحزاب الخضراء ، مثل حزب الخضر في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يدعو إلى الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، مثل الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة، بما يضمن تحقيق المكاسب البيئية والاقتصادية معا.

Source : Ken Blakemore ,Louise Warwick-Booth,2013,P. p. 20-21

ويذكر في هذا الإطار أن نموذج الصفوة هو السائد في عمليات رسم السياسات العامة في الأنظمة السياسية العربية، مع مشاركة محدودة ومقيدة للتيارات والأحزاب والتنظيمات المختلفة، وبالتالي فإن السياسات الاجتماعية قليلا ما تعبر عن حاجات المجتمع وتطلعاته ورغبات.)حسن حمود، 2007 ، ص. 18)

3. نموذج توازن المصالح.

يفترض هذا النموذج أن هناك جماعات مصالح تسعى للتأثير في القرارات الحكومية، وذلك من خلال سعيها إلى بلورة مجموعة من المطالب يتوافق عليها أعضاء الجماعة. ونظرا لتواجد أكثر من مجموعة فإن تعدد وتنوع المطالب قد يؤدي إلى وجود تداخل وتصادم بين مطالب كل جماعة مع أخرى، مما يؤدي إلى حدوث صراع وتنافس بين الجماعات من أجل فرض ما تريده، الأمر الذي يجبر صانعي السياسات أن يوازنوا بين كافة تلك المطالب. وعادة ما يتم ذلك بناء على التأثير النسبي لكل مجموعة منها.)حسن حمود، 2007 ، ص. 19)

والسياسات العامة ما هي إلا وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسي وغاياته، والتي تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي، ومن هنا كانت تعبيرا عن ارتباطها بالقيم والإيديولوجيات التي تتبناها النخبة الحاكمة، والقيم والأهداف السياسية التي تتبناها الأحزاب والقوى المعارضة. (منى جلال عواد، 2009، ص. 391)

وتتشكل جماعات المصالح من أفراد الشعب وتنظيماته المدنية غير الحكومية، مثل النقابات العمالية، واتحادات الصناعات المهنية والعلمية، والمؤسسات الخيرية، والجماعات الأهلية، التي غالبا ما تقوم بدور الدفاع عن مصالح الناس الواقعين في نطاق تدخلها أو اختصاصها، وتقوم كذلك هذه المنظمات بحشد وتعبئة الناس والموارد. كما تضم جماعات المصالح أفرادا ومجموعات من الإدارات البيروقراطية للدولة والأحزاب السياسية، وكذلك العاملين في وسائل الإعلام والصحافة الذين غالبا ما يتبنون القضايا العامة ويدافعون عنها ويسعون إلى التأثير في القرارات الخاصة بها.)حسن حمود، 2007، ص. 19(

ويؤدي التغيير في النفوذ النسبي للجماعات إلى تغيير في مضمون واتجاهات السياسات العامة، إذ تصبح أكثر تعبيرا عن إرادة الجماعات القوية النفوذ، وأقل تعبيرا عن إرادة الجماعات الضعيفة النفوذ.)ثامر كامل الخزرجي ، 2004، ص. 31)

وفي هذا الصدد، تتفاوت قدرات وفاعلية تلك المنظمات على التأثير في السياسات العامة، وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي والبيئة الثقافية الخاصة بالمجتمع، وكذلك الضغوطات الخارجية التي أضحى تأثيرها أكبر بسبب تأثيرات ظاهرة العولمة ، و منظماتها الدولية.)حسن حمود، 2007 ، ص. 19)

وتظهر عملية تأثيرها أكثر بصفة قبلية أثناء عملية مناقشة السياسة العامة و التشريع لها، أكثر من تدخلها في عملية تنفيذها، أو صنعها وإصدارها.)فهمي خليفة الفهداوي ، 2001، ص. 170)

وفي الأخير يمكن القول أن نماذج رسم السياسة الاجتماعية التي تتبناها الأنظمة السياسية تتنوع بحسب اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية و التاريخية ، وغيرها من العوامل المحيطة بمجتمعاتها. وهذا التعدد لا يفرض بطبيعة الحال استخدام نموذج دون آخر، فقد يتم استخدام نموذجين أو أكثر في التعامل مع قضايا ومشاكل السياسة الاجتماعية تبعا لتغير الظروف ومتطلبات التغيير.

ثالثا: أثر البعدين المهني والأكاديمي في عملية صنع السياسة الاجتماعية.

إن عملية صنع السياسة الاجتماعية تنطوي على مجموعة من الخطوات، وسلسلة مترابطة من المراحل التي تهدف من خلالها إلى حل المشاكل الاجتماعية العامة، وخدمة القضايا المجتمعية. والتي تتمثل في:

1. تحديد المشكلة وتحليلها.

في أي لحظة يوجد مشاكل اجتماعية ينبغي حلها، وتزداد حدة وتعقيد تلك المشاكل كلما تزايد عدد الأفراد المتأثرين بها ومطالب المجتمع بشأن التدخل لمعالجتها. ولهذا فإن للتعريف بالمشكلة الاجتماعية أهمية كبيرة تساعد على تحديد الوضع الذي يستدعي التدخل لحلها.

أ. تحديد المشكلة:

إن تحديد المشكلة هي أول خطوة يتم البدء منها، فبغض النظر عن الطريقة التحليلية التي تستعمل في تحديدها، ومهما كان حجمها، فإنه يجب تحديد ما هو الوضع الذي يتطلب المعالجة. إذ أنه قد تتداخل المشكلات الاجتماعية فيما بينها، مما قد يعيق عملية معالجتها و حلها. فمثلا تعتبر مشكلات البطالة والفقر والجريمة والأمية والتسرب المدرسي مشكلات اجتماعية عامة تتداخل أسبابها ونتائجها وحيثياتها. وهذا ما يستدعي تحديد كل مشكلة على حدة لمعرفة الحلول المناسبة. (عبد الفتاح ياغي، 2010، ص. 297)

فمن أجل تحديد المشكلة قيد التحقيق على المختص الاجتماعي استخدام العديد من مصادر المعلومات ، وذلك نظرا لأنهم يهدفون في النهاية إلى صياغة حلول بديلة للمشكلة الاجتماعية قيد الدراسة، وهذه البدائل يجب أن تكون عبارة عن حلول مقبولة من المجتمع ككل أو من الفئات المستهدفة على الأقل. فالمشكلات الاجتماعية التي تعتبر مهمة للمجتمع أو الباحثين، هي المشكلات الأكثر إثارة للاهتمام، والتي تعتبر في نفس الوقت قابلة للاختبار التجريبي. ومن أجل تحديد وفهم المشكلة من منظور علمي يجب أن يعتمد على المصادر التالية: (George W . - Fairweather and Louis G. Tornatzky ,1977. p. 82)

- الملاحظات والتجارب المتعلقة بالمشكلة الاجتماعية والسياق الذي تتم فيه.
- التطور التاريخي للمشكلة والتي تكشف عن الأدبيات النظرية والتقنية.
- التعرض المباشر للخبرات والأفكار من ذوي الاختصاص المهتمين بنفس المشكلة.
- الاعتماد على تجارب الماضي الخاصة بالباحثين الذين شاركوا في حل المشكلة.

بالإضافة إلى هذا فإن الانضباط الأكاديمي وحده لا يكفي للفهم الدقيق للمشكلة، إذ ينبغي اندماج الباحث أو المختص في تجربة العيش مع المشكلة الاجتماعية. فالعاملين على السياسة لديهم مسؤولية كبيرة لضمان أن السياسة تعكس فعلا الواقع المجتمعي. لذلك على سبيل المثال ، فإن صانعي السياسة في حاجة إلى فهم لماذا يفشل الطلاب في التخرج من المدرسة الثانوية؟، فالسماع والتحدث إلى هؤلاء الشباب يمكن أن يساعد واضعي السياسات من أجل رؤية المشكلة من جانب أوسع، فالشروع في مثل هذا التفاعل يساعد الأخصائيين الاجتماعيين من خلال آلية التفاوض التمكن من فهم موسع للواقع، ومعرفة المزيد حول الحلول الممكنة التي يمكن أن يتصورها المجتمع المعني بالمشكلة. ففي الواقع فإن التركيز أكثر على الحلول الممكنة يمكن

أن يساعد في توليد وتنشيط عملية صياغة سياسة جديدة، أو تحسين السياسات والبرامج القائمة، فمن منظور القوة فإنه من الممكن للمجتمع أن يشارك في عملية تنفيذ وتقييم السياسات والبرامج التي يمكن سنها، وذلك قبل وضع الفرضيات. (Rosemary- Chapin,2014, P. 17)

كما تعتبر الاجتماعات واللقاءات بين المواطنين أنفسهم، أو بين السياسيين (مثل ممثلي الأحزاب، أو ممثلي الحكومة) والمواطنين، مصدر أساسي لجمع البيانات حول المشاكل الاجتماعية. بحيث قد تكون هذه الاجتماعات مهيكلة للنقاش والحوار حول مشكلة ما كالمؤتمرات والملتقيات، أو عفوية كالنقاشات المفتوحة. . (عبد الفتاح ياغي، 2010، ص. 298)

فالتوجه الحديث في أوروبا نحو صنع السياسات بطريقة تشاركية أصبح قويا، لا سيما مع تراجع مشاركة الناخبين والعضوية الحزبية في مختلف أنحاء أوروبا، إذ أن هذا التوجه من شأنه أن يبقي الأحزاب مثلا أكثر اتصالا بشؤون الناخبين.)المعهد الديمقراطي الوطني، 2012، ص. 8)

وفي هذا الإطار، يعتبر مشروع المخاطر المقارن في كاليفورنيا مثالا واقعيا عن كيفية إدماج المواطنين في دراسة وتحليل المشاكل الاجتماعية من خلال النقاش والتفكير. بحيث تكونت ثلاث لجان فنية في مجالات الصحة وحماية البيئة، والرعاية الاجتماعية، بحيث تعمل بطريقة مستقلة وفقا لتخصصاتها المختلفة من أجل تقييم المشاكل. وبمقابل ذلك كذلك، تكونت ثلاث لجان أخرى تتناول جوانب أخرى تتضمن البحث في كيفية إدارة تلك المخاطر ودراسة مضامينها القانونية والاقتصادية. ثم في الأخير تجتمع هاتين المجموعتين من اللجان سويا للتوصل إلى النتائج النهائية ويتم تقديمها إلى صانعي السياسات.)أنتوني جيدنز ، 2010، ص. 115)

وينبغي من أجل فهم المشكلة التعرض إلى الأدبيات التقنية والنظرية، وهذه الفئات من الأدبيات ينبغي إدماجها في نهج واحد، يهدف إلى تحديد المتغيرات التي يتعين أخذها بعين الاعتبار لحل المشكلة. فالأدب التقني يتعلق بالمنشورات التي قد تساعد على فهم المشكلة كالنشرات الطبية، معلومات عن وسائل منع الحمل، الخدمات الصحية المتاحة، وما إلى ذلك. أما الأدبيات النظرية فعادة ما تكون مجلات وكتب علمية ، والتي يمكن الحصول عليها من خلال المجلات ذات التخصصات العلمية المعنية، مثل الكتابات المتعلقة بنظرية صنع القرار، ونظرية التنافر، وغيرها. (George- W . Fairweather and Louis G. Tornatzky,1977, p. 84)

كذلك فإن اللجوء إلى الخبرة يعتبر شرط أساسي لتحديد وتعريف المشكلة، فمثلا بخصوص المثال السابق المتعلق بجنوح الأحداث قد يتم مناقشة المشكلة مع ضباط الشرطة وضباط الإفراج المشروط، وموظفي المحاكم وغيرهم، والذين تراكمت لديهم ثروة من المعلومات بسبب الطابع المتكرر لها. وقد يكون لها أهمية كبيرة في عملية التخطيط لإيجاد حلول لهذه المشكلة الاجتماعية. وينطبق نفس الشيء مع المشاكل الأخرى. بالإضافة إلى ذلك يجب محاولة الحصول على المعلومات من المهنيين والباحثين التطبيقيين، ومحاولة الحصول على التغذية العكسية على الأفكار من المهنيين في الميدان، ومن الباحثين الآخرين.

أما المصدر الرابع فهو الحصول على معلومات أساسية من البحوث التجريبية والذي قد يساهم في حصر المتغيرات إلى عدد قليل، إذ أنه قبل الشروع في تجربة طويلة قد تكون مكلفة وشاقة، للحصول على معلومات أكثر حول أهم المتغيرات لتسوية المشكلة موضوع الدراسة. (George W . Fairweather and Louis- G. Tornatzky,1977, p. 85)

كما يمكن اللجوء إلى الأبحاث والاستبيانات، التي تعدها مراكز البحوث والدراسات مثلا، والتي تعد تقاريرها أحيانا بناءا على إجراء استطلاعات الرأي حول مشكلة ما من وجهة نظر المجتمع. (عبد الفتاح ياغي، 2010، ص. 298).

ب. تحليل المشاكل الاجتماعية:

إن تحليل المشكلة الاجتماعية يمهد الطريق نحو تقييم فعالية السياسات الاجتماعية، فهي تحتوي على أربعة عناصر أساسية هي:التعريف بالمشكلة، وتحليل أسبابها، تحديد القيم و الإيديولوجيات ، تحديد الأرباح والخسائر. (وهنا سوف ننظر إلى مشكلة البطالة فيما يتعلق بكل هذه العناصر.)

يبدأ تحليل المشكلة مع فرضية أن كل المشاكل يجب أن تحظى بأهمية كبيرة. وتتوقف درجة أهميتها على أمرين اثنين:

- حالة الناس الذين يعانون من المشكلة أو يتفاعلون معها.
- مدى شمولية المشكلة لعدد كبير من الأفراد الذين يتأثرون بهذه المشكلة.

التعريف بالمشكلة: غالبا ما يبدأ الأخصائيين الاجتماعيين لتحديد المشكلة من خلال وصف السكان المتضررين بها، وقد يذهبون إلى أبعد من ذلك ، بالنظر إلى الميزات الديموغرافية والمسارات التاريخية للأشخاص المتضررين بها. ففي حالة البطالة قد نبدأ بوصفها بالضبط وسوف ننظر إلى العاطلين عن العمل، لأن وزارة العمل تعمل بصفة منتظمة لرصد أعداد الأشخاص الذي ينطبق عليهم التعريف. ومن ثم يكون من السهل نسبيا تحديد عما إذا كانت المشكلة تتزايد أو تتناقص. كما قد تكون من السهل توقع زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من المشكلة، ويكون من السهل تحديد أهميتها كمشكلة اجتماعية. كما أن الاهتمام بالعدالة الاجتماعية قد يقودنا إلى التركيز على فئات معينة مثل الشباب والنساء الذين هم أكثر عرضة للبطالة. (Amanda Smith Barusch,2009,P. 104)

التحليل السببي: إن التحليل السببي في السياسة الاجتماعية يختلف عن الأبحاث المصممة لتحديد الأسباب. في تحليل السياسات الاجتماعية يكون أقل اهتماما بالواقع الموضوعي في تصورات الجمهور. المسألة ليست (ما هي أسباب هذه المشكلة؟) ولكن (من هم المشاركين الرئيسيين في وضع السياسات التي يعتقد أنها سببا للمشكلة؟)، طبعا فإن مسؤولية صانعي السياسات هي أن يكونوا على بينة بالأبحاث التي تهدف إلى تحديد أسباب المشكلة، ولا ينبغي تجاهل الأبحاث الجيدة. ولكن لأغراض تحليل السياسات الاجتماعية يجب أن تتضمن المعتقدات المنتشرة التي تفتقر للأساس العلمي. فالمعتقدات حول الأسباب تؤثر على طريقة تصميم السياسات الاجتماعية وبرامج معالجة المشاكل، والواقع أنه من المهم العودة في بعض الأحيان إلى الوراء من أجل التحليل والبحث في تفاصيل أكثر حول برنامج ما ، وهذا لوضع تصورات أكثر لأبعاد تلك المشكلة. (Amanda Smith Barusch,2009,P. 104).

تحديد القيم والإيديولوجيات: في الأدبيات الشعبية فان المشاكل الاجتماعية هي تمارين في حد ذاتها، فمثلا "**شامبرس Shambers** ، يشير إلى انه يصعب أحيانا التمييز بين ما نعرفه وبين ما نعتقده. ويشير إلى أن هذه القيم تعكس في الغالب ما ينبغي أن نعتقده، أو ما لا ينبغي. لذا فإن التعريف الرسمي للبطالة قد تعبر عن الاعتقاد بأنه لا ينبغي التخلي عن محاولة العثور على العمل. فمعرفة القيم الكامنة في تصميم البرامج

والسياسات الاجتماعية، يمثل تحدي كبير من أجل تحديد الافتراضات الكامنة من خلال الحوار والدراسة المفتوحة مع الجمهور. (Amanda Smith Barusch,2009,P. 104)

تحديد الخسائر والأرباح: لقد لاحظ **شامبرس** أن الأخصائيين الاجتماعيين يميلون إلى التركيز على الخسائر المترتبة عن مشكلة اجتماعية ما، ولكن كذلك فإن هناك فوائد ينبغي دراستها وتحليلها. وهذا ما ينبغي عند تحليل مشكلة اجتماعية ما، وذلك من خلال النظر من بعدين أساسيين هما الأرباح والخسائر، أي نقاط القوة والضعف، لأن ذلك يساعد على تعميق الفهم بالمشكلة لتحسين الجهود لمواجهتها. (Amanda Smith Barusch,2009,P. 105)

2. صياغة البدائل.

في ظل النظام الديمقراطي تستجيب السياسات أكثر للمتطلبات الأساسية المرتبطة بحقوق المواطنين، كالحق في التعليم ، والحق في الصحة والحق في البيئة الصحية ، وما إلى ذلك. فأهم جانب من جوانب صنع القرار هو أنه يجب أن تنطوي على مشاركة حقيقية من قبل جميع الفئات المعنية. فالتغيير المقصود من وراء ذلك يجب أن يتم إدماجه في المجتمع من خلال العملية الديمقراطية المناسبة. ولتحقيق المشاركة الديمقراطية فإنه من الضروري لابتكار نماذج اجتماعية جديدة وانجازها وتقييمها من خلال استخدام التخطيط والعمل في إطار مجموعات تشمل الأعضاء الأكثر تأثرا بالمشكلة بشكل مباشر داخل المجتمع، وهذا العمل يكون بشكل تعاوني مع المسئولين المنتخبين أو المسئولين الإداريين المعنيين عن تطوير البرامج، وبالإضافة إلى ذلك فان العمل مع ممثلين عن مجموعة الأفراد الذين يعانون من المشكلة قد يطرح تصوراتهم حول كيفية حل هذه المشاكل. (George W .Fairweather- and Louis G. Tornatzky,2009, p. 17)

فالمواطنة الحقيقية هي التي تؤمن بالمثل الديمقراطية و مستعدة وقادرة على المشاركة في الحياة المدنية للأمة، والتي هي أمر ضروري لإقامة مجتمع ديمقراطي وضمان بقائه، فالمواطنون الديمقراطيون دائما ما يتخذون القرارات والإجراءات من أجل الصالح العام. (James A. Banks ,2006,P. 141)

فحسب **جون ناش** ، فإن تحقيق الحد الأمثل من الرفاه الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا فكر الأفراد في المصالح العامة المشتركة، وهذا هو الجانب الخلقي الذي يجب أن يتوافر. (عريب الرنتاوي وآخرون ، 2010، ص. 18)

وكذلك فإن الصالح العام يستهدف التمتع المشترك للكل، ويعني أن استفادة الفرد بما لا يتعدى حدود أي فرد آخر، من استهلاك أو خصم أو إنقاص. أي أن الصالح العام لا يؤدي إلى الاستبعاد بمجرد توفر الفوائد التي يمكن أن يستمتع بها الجميع، بدون أن يقلل الإطار المتاح للآخرين. فقطاع الخدمات الاجتماعية مثلا، وتحديدا الصحة والصرف الصحي والتعليم، هي أمثلة جيدة من المنافع العامة، فرداءة المرافق الصحية ، وعدم الوصول إلى المياه النظيفة، والرعاية الصحية، قد تؤدي إلى ارتفاع معدل انتشار الأمراض واعتلال الصحة في المجتمع. فالصالح العام يفرض ضرورة التخفيض من هذه المخاطر من خلال مساهمات الجميع في ذلك. -(Oliver Morrissey ,2009,P. 145)

كما أن توسيع نطاق الديمقراطية لا يمكن أن يكون محليا أو وطنيا فقط، إذ يجب على الدولة أن تكون لها نظرة عالمية. (أنتوني جيدنز، 2010، ص. 115) وذلك لأن المنافع الاجتماعية العامة أيضا عابرة

للحدود دوليا وإقليميا وعالميا، فالقضاء على مرض ما مثل أنفلونزا الطيور أو الملاريا، سيستفيد الكل منه جراء تقليل خطر الإصابة بالمرض ، من خلال مساهمات كل البلدان في ذلك. (Oliver Morrissey ,2009, P. 145)

كما يجب أن لا تهمل عملية صياغة البدائل موضوع الاتساق بين السياسات، إذ نادرا ما ينظر إلى أن السياسة الاجتماعية ترتبط بمجالات أخرى، وبالمثل لا ينظر إلى اقتران المشاكل البيئية بمجالات أخرى، وهذا على الرغم من أن الكثير من السياسات البيئية تتصل مباشرة بالصحة ، وبالتغذية، والهجرة، وغير ذلك من القضايا التي تتناولها السياسة الاجتماعية. (Isidor Wallimann,2013,p. 01)

إن التحرك نحو تحقيق الاستدامة يتطلب جهد كبير في مجال السياسات الاجتماعية والبيئية، إذ يجب التدقيق كذلك في السياسات القائمة استعدادا لذلك. (مثل الرعاية الصحية، إدارة المياه)، كما يجب أن يدرس اتساقها الداخلي، وحوافزها المختلفة، وآثارها. ولفعل ذلك قد نحصل على بعض التوجهات من تحليل السياسة الضريبية لبعض البلدان، من أجل فحص حوافزها ، وآثارها الضارة من حيث السياسة البيئية والاجتماعية. فمن الناحية المثالية يجب أن تكون السياسة الضريبية منظمة بحيث لا يتم تخريب الأهداف البيئية أو الاجتماعية، ولا السياسات التي تسعى لتحقيقها. (Isidor Wallimann,2013,p. 3)

والتناسق مطلوب كذلك داخل السياسة الاجتماعية، فهو قبل كل شيء تقنية عقلانية للتخلص من التشابك والتعقيد بين القضايا والمشاكل الاجتماعية، من خلال السعي نحو تحقيق التماسك والاتساق والشمولية، وتوافق وانسجام النتائج.

فالتنسيق في التخطيط الاجتماعي يهدف إلى: (Linda Challis and Others ,1988;P. 30)

- تحقيق الاتساق والتماسك بين مختلف الأهداف وبين عناصر كل مشروع أو سياسة.
- تحقيق الاتساق والتماسك داخل مجموعة من السياسات المتفاعلة أو المشاريع التي تنتمي إلى منظمات أو إدارات مختلفة.
- التأكد من أن السياسة ستترجم إلى مجموعة متناسقة ومتماسكة من الإجراءات .
- ضمان أن تكون الممارسات التي تقدم من خلالها الخدمات على المستوى الميداني عبارة عن حزمة متماسكة ومتناسقة وشاملة لمساعدة ذوي الاحتياجات المحددة.
- ضمان أن الخدمات المستهلكة فعليا من قبل الجمهور تعبر عن رغباتهم.

إن عملية صياغة البدائل هي عملية مستمرة تتطلب الرصد المستمر للحلول ، لأنه أي مشكلة اجتماعية داخل المجتمع تتغير مع مرور الوقت، فإيجاد حل لمشكلة اجتماعية في سنة 1800 قد لا تكون بنفس الحل في القرن 21، وحتى وإن كانت المشكلة قائمة لفترة طويلة، فهذه المتغيرات التي تدخل في حل المشكلة في وقت ما ، يمكن أن تتغير مع تغير الظروف الاجتماعية. .

ولهذا السبب فإنه من الضروري خلق البدائل المبتكرة بصفة مستمرة، واستكشاف تأثيرها على أي مشكلة معينة في وقت معين. فهذا التقييم المستمر هو الذي يعطي العلماء ومتخذي القرارات فهم واضح عن ما إذا كانت المشكلة لم تعد ذات أهمية للمجتمع، أو أن الحل الذي تم اعتماده لم يعد صالحا. ومن الضروري كذلك توفير آلية مستمرة للتعريف بالمشاكل، وابتكار البدائل، وان يتم التقييم بصفة مستمرة. . (George W Fairweather and- Louis G. Tornatzky ,1977. p. 21)

3. اختيار البديل وتنفيذه.

إن أهم مشكلة عامة قد تواجهها المجتمعات المعاصرة هي عدم ملاءمة عملية صنع قرارات السياسة الاجتماعية مع المشكلة العامة المطروحة. وهذا يرجع إلى سببين رئيسين:- George W . Fairweather and Louis G. Tornatzky ,1977. p. 2)

السبب الأول: طريقة إيجاد الحلول غير ملائمة، وتتعارض مع المشاكل المطروحة.

السبب الثاني: وهو أنه في حالة وجود حلول مجدية، قد تقاوم عملية تنفيذها من قبل المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية.

بالنسبة للسبب الأول، لا يمكن اعتبار أي ابتكار أو حل لمعالجة مشكلة ما، ابتكارا إذا لم يمكن استخدامها من قبل المجتمع، ويكون ذلك راجع إما لأن تلك الحلول مكلفة جدا أو غير مقبولة اجتماعيا أو غير ذلك. فعلى سبيل المثال قد يكون من الممكن القضاء على مشكلة ندرة المياه من خلال تحلية المياه المالحة، ولكن قد تكون التكلفة باهظة، وبذلك لن تكون مقبولة من المجتمع بسبب محدودية موارده، وبالتالي فإن التكلفة تعتبر عنصرا هاما يتوقف عليها استخدام ابتكار معين.

وهناك جانب آخر لعدم قابلية تطبيق الحلول، وهو عدم صلاحية الابتكار للاستعمال من قبل المجتمع، فمثلا يعتبر الحد من ارتفاع معدل الطلاق حلا جيدا لجميع الأسر ، ولكن هذا الحل من شأنه أن يكون غير مقبولا من المجتمع إذا ما نقلت العصمة من يد الرجل إلى المرأة. وكذلك يرتبط إمكانية تطبيق الحلول بمدى سهولة نشرها داخل المجتمع. (George W . Fairweather and Louis G. Tornatzky ,1977. p. 22)

فالسياسة الاجتماعية في الآونة الأخيرة ، تراعي بشكل صريح مسألة الثقافة. فتعريفات الثقافة المستخدمة في السياسة الاجتماعية تشير عادة إلى القيم والمعتقدات المشتركة، سواء كانت ممارسات مؤسسية أو شكل من أشكال السلوك الفردي، والتي يعترف لها بمشروعيتها. فالعديد من القضايا الهامة في السياسة الاجتماعية تتمحور حول اللغة، والزواج، واللباس(خاصة النساء والفتيات اللاتي يرتدين النقاب أو البرقع)، فهم محاصرون في نطاق جدل سياسي واسع، حول الآثار المترتبة للتعددية الثقافية على التماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. فبعض المحللين يشيرون أيضا إلى كيف يمكن أن يكون لنفس السياسات تأثيرات مختلفة في أنواع مختلفة لدول الرفاه، وسبب ذلك هو القيم والأفكار التي تؤثر على درجة قبول تلك السياسات من قبل السكان، وكذا أثرها على الممارسات الاجتماعية للأفراد. (Ruth Lister,2010,P. p16-17)

أما بالنسبة للسبب الثاني، فيشير علماء الاجتماع مثل **ميلز mills** 1956 و **روز rose** 1967 على حد سواء أن جميع القرارات السياسية في المجتمع الأمريكي، من خلال التفاعل الحاصل بين جماعات المصالح القوية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات بطريقة أو بأخرى.

ويحدد **ميلز** أن من بين هذه الجماعات توجد نخب اقتصادية - وكذلك **روز** التي تعتقد بان هناك جماعات مصالح مثل المؤسسة العسكرية والصناعيين-، وكلاهما يتفق على أن صنع السياسة الاجتماعية تتأثر بقوة بمثل هذه الجماعات، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في الحصول على المزيد من القوة. فالقرارات في المجتمع كثيرا ما تخضع للضغوط السياسية من مختلف الجماعات بصرف النظر عما إذا كانت الحلول التي تقترحها بالفعل هي حل للمشاكل التي تواجه المجتمع. مثل تدهور البيئة، والاكتظاظ السكاني، وعدم المساواة

الاجتماعية وغيرها. فالكثير من هذه القرارات المقترحة قد لا تحسن البيئة الاجتماعية أو المادية على الإطلاق ، بل قد تعمق و تأزم الوضع. (George W Fairweather and Louis G. Tornatzky, 1977,p. 3)

كذلك تتضمن عملية اختيار البديل التقييم العلمي لكل بدائل السياسة الاجتماعية ، فقبل اتخاذ القرارات الدقيقة، يمكن إجراء تقييم حول فعالية أي برنامج اجتماعي، إذ يجب أن يكون هناك تقييم علمي شامل. كما أنه من المهم أن يكون التقييم سليم جدا من الناحية العلمية، وهذا هو الأساس، ويعني أن التقييم يجب أن يكون مجرب فعليا. فالبرامج الاجتماعية الجديدة يجب مقارنتها بالطرق التقليدية التي كان المجتمع يعالج بها مشاكله من أجل الحصول على نتائج دقيقة يمكن تطبيقها. ولقد وضع علماء الاجتماع العديد من أساليب التقييم ، ومن أهمها الأسلوب التجريبي، وهو لا ينطوي على جوانب المقارنة المذكورة أعلاه فقط، ولكن أيضا على اختيار وحدات أو أفراد عشوائية في مختلف الظروف التجريبية، مع الحفاظ على شروط ثابتة زمنيا(في مختلف الأوقات)، وإجراء تقييم مستمر على مدى فترة زمنية طويلة، ومن ثم تطوير أدوات القياس، وهكذا. فتقنيات التقييم إذا لم توضع في سياقها الصحيح فإنها لا تؤدي إلى النتائج المرجوة، لأنها تعد أساسية في اتخاذ القرارات بشأن البرامج الجديدة، ولها آثار مفيدة كافية، بحيث يجب أن يتم استخدامها بحذر، لأن الغرض منها هو التحليل النهائي الدقيق، و تحقيق معنى التقييم العلمي . (George W . Fairweather and Louis G. Tornatzky, 1977,P. p. 18-19)

إن أهم جانب من جوانب استخدام العلم في صنع القرار الاجتماعي هو خلق استدلال معرفي يمكن أن يدلي إلى معرفة المسار المستقبلي للأحداث ، وذلك باستخدام المعلومات التجريبية التي تم جمعها من قبل الباحث. إذ ينبغي صانعي القرار والسياسة الاجتماعية عند اتخاذ قرار حول برنامج اجتماعي جديد، معرفة الاحتمالات التي قد تترتب عليها نتائج معينة، والتي يمكن الحصول عليها من خلال مشاركة العلماء المختصين ، والتي تعتبر من أهم الإسهامات لحل المشكلة. ويجب توفر شرطين أساسيين من اجل الحصول على الاستدلالات المناسبة والكافية من اجل إجراء تقييم مناسب.

- الشرط الأول: يجب استكشاف البدائل المختارة علميا.
- الشرط الثاني: ينبغي تقييم البدائل في بيئة أقرب من البيئة الاجتماعية التي ستطبق فيها في نهاية المطاف.

ومن المستحسن أيضا، أن تكون الفترة الزمنية للتقييم طويلة و ذلك من أجل الحصول على تقييمات واستنتاجات دقيقة. كما أنه من المستحسن أن تكون العينة المسحوبة هي عينة تمثل السكان الأكثر تأثرا بالمشكلة. -(George W . Fairweather and Louis G. Tornatzky, 1977,P. 21) فمثلا من الصعب الوصول إلى استنتاجات دقيقة حول البرنامج التعليمي، الذي يهدف في النهاية إلى تحسين الوضع التعليمي للإناث. إذا اقتصرت عينة الدراسة على المناطق الحضرية فقط.

وبعد عملية تقييم البدائل واختيار البديل الأنسب ، تأتي مرحلة تنفيذ السياسة الاجتماعية، بحيث يتم ترجمة السياسة الاجتماعية إلى مشروعات وبرامج يتم تنفيذها من خلال المؤسسات الحكومية والأهلية المسؤولة، تبعا لأولويات تنفيذ المشروعات والبرامج التي حددت سلفا، ووفقا لبرنامج زمني يتماشى مع المدى الزمني للأهداف والإمكانيات اللازمة للتنفيذ. (طلعت مصطفى السروجي و آخرون ، 2015، ص. 66)

4. متابعة وتقييم السياسات الاجتماعية.

السياسات الاجتماعية ليست مجرد دراسة المجتمع ومشاكله، بل ترتبط وتختص بكيفية معالجة وتخفيف المشاكل الاجتماعية، وتحليل نجاح أو فشل السياسات التي ترمي إلى تحسين الرفاهية. و تعني ضمنا كذلك، بدراسة مدى مأسسة و ملاءمة الهياكل والمؤسسات التي تستهدف تنفيذ السياسات الاجتماعية. (Cliff - Alcock and Others,2008,p. 3)

عند تنفيذ السياسة الاجتماعية يتم التأكد من مدى توافق هذه العملية بما تتضمن من برامج ومشروعات مع توجهات السياسة الاجتماعية الموضوعة مسبقا، إذ تعتبر المتابعة عمليات ملازمة لكل مراحل السياسة الاجتماعية للتعرف على مدى فاعلية البدائل المختارة في إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات. كما تهدف المتابعة إلى التعرف على ما يواجه التنفيذ من معوقات ومشكلات، والبحث في أسبابها والعوامل المؤثرة فيها، بهدف تداركها وإصلاحها من خلال الإجراءات التصحيحية لتجنب تعثر عملية التنفيذ. . (طلعت مصطفى السروجي و آخرون ، 2015، ص. 66)

أما عملية تقييم السياسة الاجتماعية فتهدف إلى التعرف على نتائج تنفيذ البرامج والمشروعات ومدى تحقيقها للأهداف مقارنة بما كان متوقعا. (طلعت مصطفى السروجي و آخرون ، 2015، ص. 66) وتهدف كذلك إلى الكشف عن مواطن القوة والضعف، وكذا الفرص والتهديدات الغير متوقعة على السياسات، وهو ما يساعد في تحسين جودة العمل الحكومي ورفع مستوى نجاعته. (رابح قاصد، 2017، ص. 85)

وهنا يقدم البحث الاجتماعي مساعدة عملية في تقييم نتائج المبادرات السياسية، إذ قد يخفق أحد برامج الإصلاح العملية في تحقيق أهداف صانعي السياسات، أو أن يترتب عنه آثار سلبية غير مرغوب فيها. (انتوني غدنز، كارين بيردسال، بدون سنة نشر، ص. 52)

ويتم الاستفادة كذلك من عملية التقييم في وضع تصور حول نموذج يمكن تطبيقه في حالات مشابهة في المستقبل، كما تساعد تلك الخبرة في اقتراح سياسات جديدة قادرة على تحقيق الأهداف المجتمعية بصورة أفضل. . (طلعت مصطفى السروجي و آخرون ، 2015، ص. 66)

خاتمة:

إن عملية صنع السياسة الاجتماعية تتطلب إدماج و إدراج البعد العلمي إلى جانب البعد المهني في كافة مراحلها، وتتفاوت درجة الاستناد إلى أحد هذين البعدين باختلاف طبيعة المرحلة التي يتعامل معها، فمن الناحية الوصفية التي تتضمن الكشف عن مختلف الفواعل المؤثرة في عملية صنع السياسة الاجتماعية وطبيعتها ، و آليات تأثيرها، وطبيعة تكوينها، فإن ذلك يتطلب الاعتماد على نماذج علمية تساعد على فهم ديناميكية تحرك وتفاعل وحدات النظام السياسي، والتي من أهمها النموذج العقلاني الرشيد، ونموذج النخبة ونموذج توازن المصالح. كما يلعب البعد العلمي دورا بالغ الأهمية في فهم وتحديد المشاكل الاجتماعية العامة، من ناحية جمع المعلومات الضرورية، وهذا من خلال لجوئه إلى مصادر متنوعة، تتباين طبيعتها بين المصادر العلمية كالبحوث والدراسات، وبين المصادر الميدانية كالخبرة والتجربة والاستشارة. أما عن عملية صياغة بدائل السياسة الاجتماعية فهي عملية سياسية مهنية مبنية على الممارسة المتخصصة أكثر من كونها ذات طابع علمي، وذلك لأنه من خلالها يتم اختزال الصراعات والتوفيق بين الآراء، والتفاوض على الأولويات، أما في عملية

المفاضلة بين هذه البدائل فغالبا ما يتم اللجوء إلى التقنيات والأساليب العلمية في تقييم البدائل من اجل اختيار البديل الأنجع، كما هو الحال مع تقييم السياسة الاجتماعية ككل من حيث الآثار والنتائج.

أما عن البعد المهني فيظهر أثره بصفة أكثر في مرحلة تنفيذ السياسة الاجتماعية، وهذا نظرا لأن هذه العملية تتطلب ابتكار وصنع الأساليب والآليات والإجراءات الكفيلة بالتعامل مع القضايا والمشاكل الاجتماعية العامة، وهذا من منظور حيازة الأطراف المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الاجتماعية للقدرة الكافية للتعامل معها، والناتجة عن تراكم التجارب والخبرات مما يضعها في إطار الممارسات المتخصصة للنظام السياسي .

ومنه يمكن القول أن عملية صنع السياسة الاجتماعية متكاملة وفاعلة يتطلب إدماج البعد المهني بالموازاة مع البعد الأكاديمي، مع التركيز أكثر على البعد الأكاديمي خاصة فيما يتعلق بالبعد الاستراتيجي للسياسة الاجتماعية، نظرا لان هذا المجال يحتاج إلى دراسة موسعة وعميقة طويلة المدى، كما أن بعض القضايا والمشاكل الآنية التي يصعب التعامل معها والتي تظهر بصورة غير اعتيادية وبصفة غير متكررة، قد تلغي عنصر الخبرة في الفعل الحكومي، مما يفتح مجالا للإعتماد على البعد الأكاديمي في معالجة ذلك النوع من القضايا والمشاكل.

قائمة المراجع:

باللغة الأجنبية:

1- Alcock ,C. and Others(2008). Introducing Social Policy. London:Pearson Education Limited.

2- Avis ,J (2009) . Education Policy and Social Justice . New York :Continuum International Publishing Group.

3- Banks ,J. A (2008) . Democracy ,Diversity ,and Social Justice :Education Citizens for the Public Interest in a Global Age . In Book Education Research in the Public Interest :Social Justice ,Action, and Policy(Edited by Ladson-Billings ,G . and Tate ,W. F). New York :Teachers College Press.

4- Barusch ,A. S(2009) Foundations of Social Policy:Social Justice in Human Perspective . Californie :Cengage Learning,

5- Béland ,D (2010) . What is Social Policy?. Cambridge :Polity Press,

6- Blakemore ,K . and Warwick-Booth ,L (2013) . Social Policy An Introduction . Berkshire :Open University Press.

7- Challis ,L. and Others(1988) . Joint Approaches to Social Policy (Rationality and Practice). Cambridge: Cambridge University Press.

8- Chapin,R(2014) . Social Policy for Effective Practice-A Strengths Approach . London :Routledge .

9- Dean ,H(1999) . BEGGING QUESTIONS Street-level economic activity and social policy failure. Cambridge :Polity Press.

10- Fairweather, D. W. and Tornatzky ,L. G (1977). Experimental Methods for Social Policy Research . London: Pergamon Press Ltd.

11- Lister ,R(2010), Understanding Theories and Concepts in Social Policy . Bristol :The Policy Press.

12- Morrissey, O (2009) . Aid and The Financing of Public Social Spending . In Book Financing Social Policy :Mobilizing Resources for Social Development (Edited by Hujo,K . and McClanahan ,S) . Newyork: Palgrave Macmillan.

13- Roos ,J. P(1973). Welfare Theory and Social Policy:A Study in Policy Science . Helsinki : Societas Scientiarum Fennica.

14- Trowler ,P (2003). Education Policy . New York :Routledge.

15- Wallimann ,I (2013). Environmental is Social Policy(2013) . in Book Environmental Policy is Social Policy- Social Policy is Environmental Policy(Edited by Wallimann ,I). Newyork:Springer.

باللغة العربية:

16- الإسكوا (2006)، اعتماد نهج تنمية المجتمع المحلي كأداة لصياغة السياسة الاجتماعية على الصعيد المحلي.

17- بورياح، س(2016). مراكز الأبحاث وليات تأثيرها على صنع السياسات العامة . المجلة الجزائرية للدراسات السياسية (6)، 129-140 .

18- جيدنز، أ (2010). الطريق الثالث(تجديد الديمقراطية الاجتماعية)، ترجمة:أحمد زايد، محمد محي الدين. القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب.

19- حمود، ح (2007). مراجعة نقدية لتجارب ناجحة في السياسة الاجتماعية المتكاملة. نيورك:الأمم المتحدة.

20- خزام خليل، م. ع (2010). العولمة والسياسة الاجتماعية. الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث.

21- الخزرجي، ث. ك (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان:دار مجدلاوي.

22- الرنتاوي، ع. وآخرون(2010)، الاقتصاد بين نظريتين السوق الاجتماعي والإسلامي، مركز القدس للدراسات السياسية.

23- السروجي، ط. ص، و آخرون(2015). السياسة الاجتماعية. عمان:دار الفكر.

24- شلبي، م (1997). المنهجية في التحليلي السياسي. بن عكنون:ديوان المطبوعات الجامعية.

25- عواد، منى. جلال (2009). مفردات السياسة العامة-منهجية جديدة في دراسة النظم السياسية، مجلة العلوم السياسية (38)، 390-393.

26- غدنز، أ. بيردسال، ك (بدون سنة نشر). علم الاجتماع(مع مدخلات عربية)، ترجمة:فايز الصياغ. بيروت:المنظمة العربية للترجمة.

27- الفهداوي، ف. خ (2001). السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

28- قاصد ، ر (2017). تقييم السياسات العامة لإصلاح الدولة في الجزائر من منظور حقل السياسات العامة. مجلة دراسات حول الجزائر والعالم(06)، 89-102 .

29- المعهد الديمقراطي الوطني بواشنطن (2012). الأحزاب السياسية والسياسة العامة والديمقراطية التشاركية، (ترجمة:نور الأسعد).

30- ياغي، ع. (2010). السياسات العامة(النظرية والتطبيق). القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية.